

هيئة الأوقاف المصرية
الإدارة المركزية للإسكان و التشييد
كراسة الشروط العامة
للمناقصة العامة

لعملية / الأعمال الاستشارية
والإشراف و الدعم الفني لأعمال
الدفاع المدني التابعة لهيئة الأوقاف
المصرية

جلسة فتح المظاريف الفنية يوم (الاثنين) الموافق 2025/12/29

جلسة الاستفسارات يوم (الاثنين) الموافق 2025/12/22

(توضع هذه الكراسة داخل المظروف الفني)

تمهيد

تقوم هيئة الأوقاف المصرية بتصميم وإنشاء مشروعات و أبراج سكنية و ادارية في مواقع عديدة على مستوى الجمهورية .

و تحتوى هذه الأبراج على أعمال الدفاع المدني و يتطلب الأمر إعداد الدراسات و التصميمات اللازمة لها و كذا الإشراف على تنفيذها وتسليم الدفاع المدني.

كما إن للهيئة العديد من الأبراج السكنية التي لا تحتوى على اشتراطات الدفاع المدني أيضا في العديد من المحافظات و تحتاج إلى معاينات مستمرة و إعداد الدراسات و التقارير و المقاييس اللازمة لتنفيذها كلما اقتضى الأمر و كذا الإشراف على التنفيذ .

لذا فإن هيئة الأوقاف المصرية ترغب في التعاقد مع احد بيوت الخبرة أو المكاتب الهندسية الاستشارية الكبرى المتخصصة في أعمال الدفاع المدني - و المسجلة - في نقابة المهندسين - أو ما في حكمها و التي تتوافر لها الخبرة الكافية في هذا المجال و ذلك للقيام بأعمال الدراسات و التصميمات و إعداد المقاييس و المواصفات و الاشتراطات الفنية و الاشتراك في تقييم العطاءات و كذا الإشراف على التنفيذ لأعمال الدفاع المدني و المعاينات كلما دعت الضرورة إلى ذلك و تسليم الدفاع المدني.

و نظرا لأهمية هذا الأمر إذ أنه يمس أمن و حياة المواطنين مستخدمي المنشآت ، فقد رأت الهيئة الاستعانة بفريق متخصص ذو خبرة عالية في هذه المجالات و طرحها في مناقصة و ذلك بالشروط الآتية :-

مادة 1 - مستندات العقد :

****** يعتبر التمهيد السابق و المستندات التالية جزء لا يتجزأ من شروط العملية :

- 1- دفتر الشروط العامة و المواصفات الفنية و المقاييس للعملية.
- 2- الاكواد المصرية و العالمية و اشتراطات الدفاع المدني.
- 3- لائحة الهيئة التنفيذية في البيع و الشراء و القوانين و القرارات الوزارية و القانون 182 لسنة 2018 قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة و لائحته التنفيذية و قوانين البناء و لوائح التنظيم و التخطيط العمراني .
- 4- الكود المصري للحريق.
- 5- محاضر لجان البت و التقارير الفنية و المالية لهذه المناقصة.
- 6- ما يفيد توافر الاعتماد المالي المخصص للعملية و ذلك حيث تم اعتماد المبالغ المطلوبة للتمويل عن طريق مجلس ادارة الهيئة المنعقد في جلسته رقم 399 في تاريخ 2025/10/30 .

مادة 2 - مدة التنفيذ العقد :

****** تعهد الهيئة إلى الاستشاري بتنفيذ الأعمال موضوع هذه العملية و ذلك خلال (عامين) تبدأ من تاريخ توقيع العقد .

****** مدة إنجاز الخدمات الاستشارية:

1- أعمال التصميم :

- المدة الزمنية (شهر) تبدأ من تاريخ إخطار الطرف الأول كتابة للطرف الثاني بالبده في القيام بالخدمات الهندسية المسندة إليه و تنتهي بانتهاء المدة المشار إليها ما لم تحدد الهيئة مدة أخرى خلاف ذلك بإخطارها .

- المدة الزمنية (اسبوع) لأعداد التقارير الفنية و دراسة العطاءات .

2- الإشراف على التنفيذ:

هي المدة التي تحدد في مستندات عطاء الأعمال لأداء خدمات هذا الجزء (أعمال الدفاع المدني).

مادة 3 - إجراءات و شروط تنفيذ العطاء :

ينطبق على هذا العقد لائحة الهيئة التنفيذية و القوانين و القرارات الوزارية و تعتبر مكملة لشروط هذه المناقصة و ذلك فيما لم يرد بشأنه نص صريح .

على السادة مقدمي العطاءات مراعاة ما يلي :

1. تقدم العطاءات بمقر هيئة الأوقاف المصرية موقعة من أصحابها داخل مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والأخر للعرض المالي .

2. المظروف الفني للعطاء و المقدم من المكتب الاستشاري يجب أن يحتوي علي التأمين الابتدائي و صورة رسمية من تأسيس المكتب و البطاقة الضريبية و الموقف المالي و التنظيم الإداري و الهيكل التنظيمي للمكتب كما يجب أن ترفق هذه الصور مع بيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد و سابقه الأعمال .

3. المظروف المالي للعطاء و المقدم من المكتب الاستشاري يجب أن يحتوي علي الآتية :-
أ- يقوم الاستشاري بتحديد قيمة علي الاشراف علي التنفيذ و متابعة الاعمال فنيا علي الطبيعة بالموقع واعتماد المستخلصات و دفاتر الحصر حتى التسليم النهائي و تسليم الدفاع المدني علي ان يتم التسوية بنظام الدفعات علي حسب المستخلصات حتى عمل الختامي النهائي .

ب- يقوم الاستشاري بتحديد قيمة علي التصميمات و الرسومات و اعداد المقاييس اللازمة و كراسة الشروط و المواصفات الفنية طبقا لاشتراطات الدفاع المدني و الاكواد المنظمة في هذا الشأن شاملة أي تعديلات تطرأ علي المقاييس و ذلك وفقا للشروط و المواصفات المعمول بها من ادارة الدفاع المدني المختصة في تلك الاعمال .

4. يجب ان تصل العطاءات إلى الهيئة في الميعاد غاية الساعة 12 يوم الاثنين الموافق 29 / 12 / 2025 ولا يلتفت للعطاءات بعد هذا الميعاد أيا كانت أسباب التأخير .

5. يجب الا تقل مدة صلاحية العطاء عن ثلاثة اشهر من تاريخ فتح المظاريف و لا يقل مدة صلاحية خطاب الضمان البنكي عن أربعة اشهر من ذلك التاريخ .

6. يرفق بكل عطاء مقدم تأمين ابتدائي قدرة (25000) جنيها (فقط خمسة وعشرون الف جنيه مصري لا غير) يزداد إلى 5 % من قيمة التعاقد كتأمين نهائي في حالة رسو العطاء خلال عشرة أيام من اليوم التالي لاستلام أمر الإسناد علي أن يكون الدفع نقدا أو بشيك مقبول الدفع أو خطاب ضمان بنكي معتمد من احد البنوك .

7. تلتزم المكاتب الاستشارية بأداء التأمين الابتدائي و التأمين النهائي و في حالة عدم أدائه يتم استبعادها طبقا لأحكام القانون رقم 203 لسنة 1991 م .

8. إذا سحب مقدم العطاء عطائه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف فيصبح التأمين المؤقت حقا للهيئة دون حاجة إلى إنذار للالتجاء إلى القضاء أو إلى اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على الحصول علي الضرر .

9. وعند انقضاء مدة سريان العطاء يجوز لمقدمه استرداد التأمين المؤقت و في هذه الحالة يصبح العطاء ملغيا و غير نافذ المفعول فإذا لم يطلب ذلك اعتبر قبلا استمرار الارتباط بعطائه إلى ان يصل للهيئة أخطار منه بسحب التأمين و عدوله عن عطائه .

10. الالتزام بما جاء بكراسة الشروط و المواصفات من حيث المواصفات الفنية و الأعمال المطلوب تنفيذها .

11. تخضع هذه المناقصة للجنة الهيئة التنفيذية في البيع و الشراء مكمل لهذه الممارسة و القرارات الوزارية .

12. العطاء وحدة واحدة لا تتجزأ .

13. لا ينظر للعطاء الوارد به أي شروط أو تحفظات .

14. للهيئة الحق في تكليف المكتب الاستشاري بأي أعمال إضافية و عمل أي تعديلات تري أنها لازمة للعملية حسب ما تقتضيه الضرورة بنفس الأسعار المعتمدة بالعطاء كما يحق لها إلغاء أي جزء من الأعمال بالكامل لنفس السبب مهما كانت نسبة هذه الأعمال .

15. للهيئة الحق في تغيير أي من المواصفات الفنية بالمقاييس دون اعتراض المكتب الاستشاري .

16. ليس من حق الاستشاري الاعتراض علي المشروع أيا كان قيمته .

مادة 4 - المستندات المطلوب تقديمها بالعطاء :-

أ- المظروف الفني :-

- 1- التأمين المؤقت للعملية مبلغ و قدرة 25000 جنية فقط (خمسة وعشرون الف جنية لا غير) عن طريق الدفع الإلكتروني بكارث الفيذا او بموجب خطاب ضمان مالي غير مشروط من أحد البنوك ساري لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ فتح المظاريف الفنية يستكمل الي 5% من قيمة الاعمال عند رسو العطاء .
- 2- بيانات القيد في نقابة المهندسين وكذلك اي سجلات خاصة بالنشاط موضوع التعاقد .

- 3- شهادة من البنوك المتعامل معها لتحديد الموقف المالي واحضار خطاب رسمي برقم الحساب البنكي واسم البنك ورقم الحساب المصرفي الدولي BAN .
- 4- سابقة خبرة في أعمال مماثلة .
- 5- الهيكل التنظيمي والاداري والكوادر الفنية ومهامهم ومؤهلاتهم .
- 6- البطاقة الضريبية سارية المفعول .
- 7- شهادة تسجيل الضريبة علي القيمة المضافة .
- 8- وسيلة واسلوب التواصل مع مقدم العطاء بما في ذلك العنوان والتليفون ورقم الفاكس والبريد الالكتروني واسم المخول له التواصل مع الهيئة .
- 9- الشكل القانوني والمستندات الدالة علي ذلك أو عقد التأسيس .
- 10- دراسة الشروط العامة مختومة بخاتم الاستشاري وموقع علي جميع الصفحات .

ب - المظروف المالي :-

ويحتوي علي العرض المالي للاستشاري وعلني المقايسة المرفقة بنهاية كراسة الشروط الخاصة ويوقع الاستشاري ويختم بختم الاستشاري علي جميع صفحات العرض المالي ويحظر ائراج أي شروط من أي نوع داخل المظروف المالي أذ يعتبر وجود اي شرط بالمظروف المالي كفيلا يرفض كامل العطاء بصفة نهائية .
ملحوظة :-

- 1- تسري علي هذه العملية أحكام لائحة هيئة الاوقاف المصرية بالشراء والبيع وتنفيذ الاعمال في اموال الوقف والقانون رقم 182 لسنة 2018 م وفاتون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية .
- 2- الاسعار الواردة بالعطاء تشمل ضريبة القيمة المضافة .
- 3- الكميات الواردة بالمقايسة الابتدائية تقديرية ومن حق هيئة الاوقاف المصرية اضافة اي كمية اضافية لمشروعات أخرى عن الكميات الواردة بالمقايسة دون تغيير في الاسعار أو اعتراض من الاستشاري .

مادة 5 - الرسوم والضرائب والدمغات :

يتحمل الاستشاري كافة الرسوم والضرائب والدمغات العادية والإضافية والنقابية والتأمينات الاجتماعية المستحقة علي هذا العقد وطبقا للقانون ولوائح وزارة المالية المعمول بها في هذا الشكل .
مادة 6 نطاق الاعمال :-

تنقسم اعمال الطرف الثاني كالآتي بعد عمل المعاينة النافية للجهالة:

1- اعداد مشروع مكافحة الحريق لكافة المواقع المختلفة بعد مراجعتها مع مختصي هيئة الاوقاف المصرية وتشمل اعمال المعاينة واعداد التقارير الفنية وخطط توفيق الأوضاع واعتمادها وإصدار الموافقة المبدئية علي هذه الأعمال من قبل إدارة الحماية المدنية والجهات المختصة، وعمل التصميمات ومواصفات الفنية وجداول الكميات والمقايسة التقديرية وكافة مستندات الطرح بناءً علي الموافقة المبدئية للأعمال. تشمل تلك الأعمال للآتي.

- مبني بمسطح من 400 م² حتي 1000 م² بإجمالي 5 أدوار
- مبني بمسطح أكبر من 400 م² بارتفاع 11 دور (يحتوي علي بدروم جراج)
- مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتي 5 أدوار)
- مبني تجاري بمسطح 500 م² حتي 1000 م² بارتفاع (أرضي + دورين حتي 5 أدوار)
- محلات تجارية بارتفاع دورين

2- أعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المقدمة.

وتشمل للآتي:

- مبني بمسطح من 400 م² حتي 1000 م² بإجمالي 5 أدوار
- مبني بمسطح أكبر من 400 م² بارتفاع 11 دور (يحتوي علي بدروم جراج)
- مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتي 5 أدوار)

- مبني تجاري بمسطح 500 م² حتى 1000 م² بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- محلات تجارية بارتفاع دورين

3- أعمال الإشراف على التنفيذ، يتم تحديد مدة تنفيذ العملية من قبل استشاري المشروع لكل مشروع، ويتم تحديد قيمة نظير للإشراف على تنفيذ الأعمال.

- مبني بمسطح من 400 م² حتى 1000 م² بإجمالي 5 أدوار
- مبني بمسطح أكبر من 400 م² بارتفاع 11 دور (يحتوي علي بتروم جراج)
- مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- مبني تجاري بمسطح 500 م² حتى 1000 م² بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- محلات تجارية بارتفاع دورين

4- أعمال إصدار شهادات الصلاحية وتشمل للآتي:

- إصدار شهادة صلاحية مسالك الهروب
- إصدار شهادة صلاحية للأعمال الميكانيكية وتشمل أعمال مكافحة الحريق وأنظمة سحب الدخان وخوائق اللهب داخل مجاري التكيف
- إصدار شهادة صلاحية بمطابقة جميع التوصيلات الكهربائية للمواصفات القياسية والكود المصري للكهرباء وكذلك أعمال الإنارة الألي

مادة 7 - سداد مستحقات الاستشاري :-

- لا يتم صرف المستحقات للاستشاري لاي بند من بنود العقد طبقاً للإخطار الصادر له الا بعد اعتماد مهندسي الهيئة وابداء عدم وجود أي اعتراض او ملاحظات فنية.
- تلتزم الهيئة بسداد مستحقات الاستشاري التي يتم تمويلها من الهيئة طبقاً للتنفيذ العيني لأعمال الاستشاري ، وذلك وفقاً لمطالبة الأتعاب الصادرة من الاستشاري والمؤشر عليها بما يفيد التنفيذ من الإدارة العامة للتنفيذ والتشييد و طبقاً لأوامر الشغل الصادرة من الإدارة العامة للتنفيذ والتشييد.
- يتم حساب الأتعاب طبقاً للبنود التالية علي أن يتم احتجاز 5% من الأتعاب المستحقة للاستشاري من كل بند تظل لدي الهيئة كضمان أعمال يرد للاستشاري أو ما تبقى منه بعد انتهاء الأعمال .

• أتعاب المكتب الاستشاري لا تشمل الآتي:

- 1- أي رسوم اعتماد خاصة بنقابة المهندسين المصرية.
 - 2- أي رسوم خاصة باعتماد إدارة الحماية المدنية.
 - 3- أي رسوم أخرى تستجد لاستكمال الاعمال وفقاً للقوانين المصرية.
- كافة ما سبق من رسوم تقوم هيئة الاوقاف بتسديدها للمكتب الاستشاري على أن يتولى المكتب الاستشاري بتسديدها للجهات المعنية بموجب التفويض الرسمي الصادر له من هيئة الاوقاف على أن يقوم المكتب الاستشاري بموافاة هيئة الاوقاف بما يفيد السداد.
 - المكتب الاستشاري هو المسؤول عن الانتقالات طوال فترة المشروع من وإلى الموقع شاملة المعيشة والإقامة للطواقم الفني للمكتب الاستشاري.

• يتم سداد مستحقات الاستشاري طبقاً للأعمال كالآتي:

- 1- اعداد مشروع مكافحة الحريق لكافة المواقع المختلفة بعد مراجعتها مع مختصي هيئة الأوقاف المصرية وتشمل أعمال المعاينة واعداد التقارير الفنية وخطط توفيق الأوضاع واعتمادها وإصدار الموافقة المبدئية علي هذه الأعمال من قبل إدارة الحماية المدنية والجهات

المختصة، وعمل التصميمات والمواصفات الفنية وجداول الكميات والمقايسة التقديرية وكافة مستندات الطرح بناءً على الموافقة المبدئية للأعمال. تشمل تلك الأعمال للآتي.

- يتم صرف 80 % من قيمة تكلفة زيارة المعاينة الفنية واعداد التقرير الفني وخطه توفيق الأوضاع وإصدار
- الموافقات المبدئية من ادارة الحماية المدنية للمشروع بعد الانتهاء من إصدار الموافقات المبدئية من ادارة الحماية المدنية.
- لن يتم الصرف إلا بعد اعتماد إدارة الحماية المدنية للتقرير.
- لن يتم الصرف الا بعد موافقة الجانب الفني بهيئة الاوقاف على الصرف وعدم وجود أي ملاحظات.

- يتم تغطية نسبة 20 % من قيمة تكلفة (المعاينة الفنية واعداد التقرير الفني وخطه توفيق الأوضاع وإصدار الموافقات المبدئية من ادارة الحماية المدنية للمشروع والاستلام الابتدائي بموافقة واعتماد الحماية المدنية)

2- أعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المقدمة.

وتشمل للآتي: يتم صرف 80% من قيمة تكلفة أعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المتقدمة لكل مشروع بعد الانتهاء من الدراسة وعمل البت الفني والبت المالي.

- لن يتم الصرف إلا بعد موافقة الجانب الفني بالادارة العامة للتنفيذ بهيئة الاوقاف على الاعمال وعدم وجود أي ملاحظات.
- يتم تغطية نسبة 20% من قيمة تكلفة اعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المتقدمة لكل

مشروع لحين الانتهاء من تنفيذه والاستلام الابتدائي بموافقة واعتماد الحماية المدنية.

- في حالة الغاء العملية نتيجة الرفض الفني او المالي واعادة الطرح مرة اخرى يقوم الاستشاري باعمال الدراسة والبت

للعروض الفنية والمالية دون تكلفة اضافية على هيئة الاوقاف المصرية لمره اضافية واحدة فقط لا غير.

- في حالة الغاء العملية مرة ثانية نتيجة رفض فني او مالي وقيام المكتب الاستشاري بتنفيذ أعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية مرة اخرى تتم محاسبة المكتب الاستشاري بنفس القيمة المالية دون أي اضافة مالية.

3- أعمال الإشراف على التنفيذ، يتم تحديد مدة تنفيذ العملية من قبل استشاري المشروع لكل مشروع، ويتم تحديد قيمة نظير للإشراف على تنفيذ الأعمال.

- يتم تحديد قيمة الزيارة للموقع للإشراف على التنفيذ بحيث لا تقل عدد الزيارات عن مرتين شهريا وستتم المحاسبة شهرياً طوال مدة التنفيذ لكل مشروع بعد تقديم التقرير الشهري المطلوب للأعمال التي تم تنفيذها مختوماً بختم هيئة الاوقاف على ان يتم تحديد قيمة الزيارة بحيث لا تقل عن (٢ يوم) يومين (يبدأ يوم الزيارة من بداية مواعيد العمل الرسمية).
- في حالة تنفيذ المشروع في فترة أقل من الفترة التي تم تحديدها من قبل الاستشاري بكراسة الشروط والمواصفات يتم المحاسبة فقط على الزيارات الفعلية التي تمت خلال فترة التنفيذ.

- في حالة العمل في نهاية فترة تنفيذ المشروع لمدة أقل من شهر ستم المحاسبة على عدد الزيارات التي تمت فقط.
- في حالة البدء في تنفيذ الأعمال وتوقفها لأجل غير معلوم لأسباب ليس لها علاقة بهيئة الاوقاف فسيتم إخطار الاستشاري بذلك ولا يتم المحاسبة على مدة التوقف وبعد استئناف الأعمال مرة أخرى سيتم إخطار الاستشاري بذلك
- ويتم استئناف المحاسبة طبقاً للعقد المبرم.
- في حالة زيادة مدة تنفيذ المشروع من قبل الشركة المنفذة عن المدة المحددة بكراسة الشروط والمواصفات تتحمل
- الشركة المنفذة تكلفة زيارات استشاريي ومهندسي الإشراف واللجنة الفنية من هيئة الاوقاف حتى انتهاء فترة تنفيذ المشروع ويجب مراعاة وضع هذا الشرط بكراسة الشروط والمواصفات التي سيعدها الاستشاري للمشروع.
- الاستشاري يتحمل مسؤولية الإقامة والإعاشة والانتقالات وكافة المصروفات اللازمة لمهندسي الإشراف التابعين له.
- يتم تطبيق لائحة هيئة الارفاق المصرية وهي ملزمة للطرفين في كافة الأمور الأخرى.

4- أعمال إصدار شهادات الصلاحية وتشمل للآتي:

- يتم صرف 80 % بعد اصدار شهادات الصلاحية المطلوبة بموجب خطاب رسمي موجه لهيئة الاوقاف المصرية.
- لن يتم الصرف إلا بعد اعتماد واصدار شهادات الصلاحية .
- لن يتم الصرف الا بعد مراقبة الجانب الفني بهيئة الاوقاف على الصرف وعدم وجود أي ملاحظات.
- يتم نعلية نسبة 20 % من قيمة التكلفة لحين الانتهاء من تنفيذ المشروع والاستلام الابتدائي بموافقة واعتماد الحماية المدنية.

مادة 8 – مستوى الأعمال و إتباع اللوائح :

يلتزم الاستشاري بان يضع كافة خبراته وقدراته الفنية في تنفيذ الدراسات و الخدمات و كافة الالتزامات موضوع هذه العملية و أن يقوم بأداء الأعمال المطلوبة بمستوي أداء عالي وفقاً لأعلى مستوي فني متخصص في مجال الأعمال والدراسات المطلوبة و يراعي في ذلك كله اعتباره صاحب النصح السديد و الأمين لهيئة الأوقاف المصرية و من ناحية أخرى فانه على الاستشاري أن يتبع القوانين و اللوائح المعمول بها بالهيئة و أن يلتزم و وكلاؤه و خبراءه و معاونوه و من يعمل معه في تنفيذ ذلك و الالتزام به .

مادة 9 – بالنسبة لبيود الإشراف على التنفيذ :-

- فإن الاستشاري ملزم بمتابعة تنفيذ كافة شروط تعاهد المقاول مع الهيئة و تطبيق كافة الاشرطات الفنية و التعليمات و اللوائح و القوانين المنظمة للعمل و مسنول عن ذلك مسنولية كاملة و مباشرة.
- المراقبة خلال فترة الضمان نلاعمال المنفذة و تقديم تقرير كلما اقتضى الأمر.

مادة 10 – التعديلات :

- تحتفظ الهيئة بحقها الكامل في أن تطلب في أي وقت من الاستشاري إجراء تعديلات بالزيادة أو النقص أو التغيير أو الإلغاء في نطاق العمل بموجب خطاب رسمي من الهيئة بالحدود المقررة قانوناً و في حالة طلب زيادة الأعمال خارج نطاق عقد العملية ، يقوم الاستشاري بالدراسة الفنية و المالية للأعمال الزائدة و عرض تقريره على الهيئة

لمناقشته و عند الموافقة عليه من الطرفين يوقعانه و يعرض على السلطة المختصة بالهيئة للاعتماد و يعتبر جزء مكملا و لا يتجزأ من عقد العملية .

- إذا طلبت الهيئة كتابه خلال مرحلة التصميم من الاستشاري إجراء تعديلات جوهرية من شأنها إعادة تصميمات سبق اعتمادها منه أو إعادة رسومات تنفيذية معتمدة فعلى الاستشاري القيام بهذه التعديلات ويسرى على أي خدمات طلبها الهيئة أثناء تنفيذ هذا العقد .

- يجوز للاستشاري بمبادرة منه أو استجابة لطلب المقاول المسند إليه تنفيذ الأعمال عرض إدخال ما قد يكون ضروريا أو مفيدا من تعديلات على الرسومات التنفيذية أو طريقة تنفيذ الأعمال أو خلافه . فإذا كان من شأن هذه التعديلات إحداث تغيير أو زيادة في الأعمال أو في مواصفاتها أو في مدة التنفيذ و يجب عليه الحصول على موافقة من السلطة المختصة .

- فإذا رأى الاستشاري ان هذه التعديلات يترتب عليها زيادة ما في أتعابه و يجب عليه عرض قيمة هذه الزيادة ضمن عرضه المشار إليه .

- و لا تعتبر التعديلات سواء في الأعمال أو زيادة الأتعاب قد اعتمدت إلا بعد موافقة السلطة المختصة بالهيئة و إخطار الاستشاري كتابية .

- إعداد الدراسات و التصميمات الخاصة و كذلك الدراسات الفنية بأعمال الدفاع المدني لنموذج عسارية يتكرر منها عدة عمارات لا يحق للاستشاري المطالبة بأتعاب تصميمات لنفس النموذج .

مادة 11 - الغرامات :

فضلا على الغرامات المنصوص عليها قانونا إذا تأخر الطرف الثاني (المكتب الاستشاري) عن استكمال و تنفيذ التزاماته لكل مرحلة من مراحل هذا العقد فيتحمل غرامة تأخيرية لمصلحة الطرف الأول مقدارها (300) جنيها عن كل يوم تأخير لتنفيذ أوامر الشغل لتنفيذ أي بند من بنود الأعمال الصادرة من الإدارة العامة للتنفيذ و التشييد بالهيئة على ألا يتجاوز مجموع مبالغ الغرامة التأخيرية عن العقد بأجمعه نسبة 30 % من الأجور الكلية للطرف الثاني و لا يحول ذلك دون معيه الهيئة في الرجوع على الاستشاري بأي تعويضات نتيجة ما قد يتسبب عنه هذا التأخير من أضرار أيا كانت هذه الأضرار .

مادة 12 - انتقالات الاستشاري و ممثله و طاقم الإشراف الفني له :

1- على الاستشاري ان يقدم للطرف الأول (الهيئة) أسماء معاونيه الذين سيتولون الإشراف على التنفيذ و يجب الحصول على موافقة الطرف الأول على التشكيل في حدود سلطته .

2- على الاستشاري تدبير وسائل انتقاله و فريق العمل بالمشروع من مهندسيه و معاونيه على نفقته الخاصة و دون الرجوع على الهيئة أو الشركة أو المقاول القائم بالتنفيذ لتدبير سيارة لذلك .

مادة 13 - فسخ العقد أو إلغائه و سحب العمل من الاستشاري :

.... فضلا عن الأحوال الوارد ذكرها بلاحقة الهيئة التنفيذية و بدون الإخلال في أي حق آخر في هذا الشأن يكون عقد العملية و جوبي الفسخ في الحالات الآتية :-

1 - في حالة شهر إفلاس الاستشاري أو ثبوت إعساره قانونا أو في حالة تصفية مكتبه .

2 - في حالة انسحاب الاستشاري كليا من العمل أو تركه أو إذا أوقف العمل أو قدم عملا بمستوى غير مقبول مهنيا أو فنيا أو أغفل القيام بأحد التزاماته الرئيسية و ذلك لمدة تزيد عن 30 يوما دون إبداء الأسباب أو إهماله للعمل و يكون فسخ العقد جوازيا إذا اثبت وجود قوة قاهرة خارجة عن إرادته تحتم وقف العمل .

3 - في حالة إخلال الاستشاري بأي شرط من شروط العقد أو إهماله بأي ركن من أركانه .

4 - في حالة تقصير الاستشاري في القيام بأحدى التزاماته المقررة و لم يتدارك اثر ذلك في خلال 15 يوما من تاريخ استلامه للإخطار الكتابي المرسل له من الهيئة لتدارك هذا التقصير فللهيئة الحق في أن تفسخ العقد أو يسحب من الاستشاري تنفيذ باقي الأعمال أو جزء منها حسب ما تراه الهيئة دون الحاجة إلى إجراءات قانونية أخرى و استكماله عن طريق من يعهد إليهم و مطالبة الطرف الثاني بفارق ما تكبده في هذا السبيل و التعويض المناسب .

و لا تنقص الأحكام السابقة من حق الهيئة في الحصول على التعويضات المقررة بمقتضى نصوص القانون المدني المصري .

مادة 14 - ما يترتب على سحب العمل أو أى جزء منه من الاستشارى أو فسخ العقد كلياً :
فى حالة إلغاء العقد طبقاً لأحكام المادة السابقة أو أية أحكام أخرى واردة فى العقد يكون الهيئة دون حاجة إلى إنذار أو التوجه إلى القضاء أو اتخاذ أى إجراء ما ، أو إثبات حدوث ضرر الحق فى مصادرة التأمين مع عدم الإخلال بحقوقها فى المطالبة بتعويض عن أى أضرار أخرى قد تلحق بالهيئة من جراء ذلك كما يكون للهيئة تبعاً لتقديرها المطلق دون الحاجة إلى إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو اتخاذ أى إجراء ما إن تستعمل جميع الحقوق المخولة لها بموجب لائحة الهيئة التنفيذية .

.... و يجب على الاستشارى أن يعرض الهيئة عن كل الخسائر التى بها بسبب ذلك و أن يدفع لها كل ما تتكبده من النفقات فى هذا السبيل زيادة على قيمة العقد بما فى ذلك المصاريف التى تكبدها بسبب سحب العمل و تنفيذه بمعرفة استشارى آخر .

.... و لهذا الغرض يمكن للهيئة أن تمنع صرف أى مبالغ تستحق له حتى يتم تسوية هذه النفقات أو الخسائر أو المصاريف الإدارية .

مادة 15 - ملكية المستندات و سرية البيانات و الحقوق المحفوظة :

- تعتبر جميع التقارير و التصميمات الأولية و الابتدائية و التنفيذية التى بعدها أو يقوم الاستشارى بمراجعتها المتعلقة بتنفيذ هذا العقد ملكاً للهيئة و يتعهد الاستشارى بعدم استخدامها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بدون إذن كتابى منها فى أية أعمال هندسية أخرى .

- لا يجوز للاستشارى أو أى من موظفيه أو معاونيه أو المتعاقدين معه من الباطن أن يكون لهم أى مصلحة خاصة من وراء المشروع أو أن يتقاضى أى أتعاب أو مبالغ أو غير ذلك من أى جهة فيما يتعلق بالمشروع عدا مستحقاته طبقاً لتعاقد مع الهيئة .

كما يتعهد الاستشارى بالحفاظ على السرية المطلقة لأعمال موضوع هذا العقد و بعدم الإعلان عنها أو نشرها إلا بإذن كتابى من الهيئة .

و يعتبر الاستشارى مسئولاً مسؤولة كاملة عن تعويض الهيئة عن جميع الدعاوى و المطالبات التى توجه إليه أو ترفع عليه نتيجة استعماله لأى حقوق مملوكة أو محفوظة قانوناً للغير .

مادة 16 - الشكاوى المتعلقة بمخالفة أحكام القانون :

فى حالة إخلال جهة الطرح بأحكام لائحة الهيئة التنفيذية يحق لصاحب الشأن التقدم بشكواه إلى مكتب متابعة التعاقدات الحكومية للنظر و البت فى الشكوى و تسوية الخلافات و يكون تقديم الشكوى إلى المكتب المذكور وفقاً للمواعيد التالية :-

| الحالة | المدة المسموح بها |
|------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|
| شكاوى متعلقة بإجراءات الطرح و كراسة الشروط | قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية بيومى عمل على الأقل |
| شكاوى متعلقة بالبت الفنى | قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف المالية بيومى عمل على الأقل |
| شكاوى متعلقة بالبت العالى | قبل الموعد المحدد للتعاقد بيومى عمل على الأقل |
| شكاوى متعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ | يتم تقديمها بعد يومى عمل على الأكثر من صدور القرار الذى يتضرر منه الشاكي |

- و يراعى في جميع الأحوال تقديم صورة من الشكوى في ذات الوقت إلى السلطة المختصة بالجهة الإدارية المشكو فيها .

إقرار و تعهد عن عملية الأعمال الاستشارية و الدعم الفني لأعمال الدفاع المدني التابعة لهيئة الأوقاف المصرية

ووظيفتي بالمكتب
سجل مدني

أقر أنا /
بطاقة رقم قومي /
و مقر المكتب بالعنوان

بأنني قد اطلعت علي جميع الشروط الخاصة لهذه العملية عالية و الشروط و القيود العمومية و بنود مقاييسات الأعمال الاستشارية المطلوبة و علمت بها علما منافيا للجهالة و وافقت عليها , و سأقوم بها دون ادني تحفظات بناءا علي هذا الإقرار و أن الأتعاب التي تم تحديدها بمقاييسة الأعمال تغطي كافة مصاريف أعمال و التزامات هذا العمل المطلوب مني .

عن المكتب الاستشاري

المقر بما فيه الاسم:

التوقيع:

ختم المكتب الاستشاري



هيئة الأوقاف المصرية الإدارة العامة للتنفيذ و التشييد

كراسة الشروط الفنية
لطلب استشاري لأعمال الدفاع المدني لهيئة
الأوقاف المصرية

جلسة الاستفسارات يوم (الاثنين) الموافق ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢٢
جلسة فتح المظاريف الفنية يوم (الاثنين) الموافق ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢٩

كراسة الشروط ومواصفات الخاصة
بطلب استشاري لأعمال الدفاع المدني
بهيئة الأوقاف المصرية

الغرض من العملية :

خدمات استشارية هندسية لأعمال الدفاع المدني لأعمال التصميم و الإشراف المستمر على التنفيذ لأعمال الدفاع المدني للمشروعات والمباني التابعة لهيئة الأوقاف المصرية وتسليم الدفاع المدني وذلك بالأساليب الفنية التي تكفل تحقيق عوامل الجودة وحسن الأداء طبقا لاشتراطات الدفاع المدني.

بنود التعاقد :

تلتزم المكاتب الاستشارية أو ما في حكمها من بيوت الخبرة أو كليات الهندسة بالأعمال الآتية:

إعداد الدراسات والحسابات التصميمية و المخططات لأعمال الهندسية الخاصة بأعمال الدفاع المدني لهيئة الأوقاف المصرية و كذا إعداد الجداول الخاصة بالمواد والأجهزة والمعدات وغيرها (المحلية والأجنبية) طبقا لاشتراطات الدفاع المدني وتقديمها من نسختين للطرف الأول (الهيئة) .

1. تجهيز و وضع كراسات الشروط و المواصفات الفنية وبما فيها شروط المقاوله و المواصفات الفنية وقوائم كميات بنود الأعمال المسعرة حسب خبرة و توقعات الطرف الثاني (الاستشاري) والبرنامج الزمني لتنفيذ العملية وتوزيع التكلفة التقديرية على مدة تنفيذ الأعمال وغيرها من الوثائق الأخرى اللازمة للتنفيذ وللمالك الحق في تغيير أي نوعية في المواصفات دون اعتراض المكتب .
2. المشاركة مع الطرف الأول في إجراءات طرح الأعمال على المقاولين والإجابة على استفسارات المشتركين في المناقشة والاشتراك مع الطرف الأول في مراجعة مستندات التعاقد قبل إبرامه .

3 . دراسة العطاءات والعروض المتقدمة وإعداد قوائم بأسماء المقاولين الأخصائيين الذي يرى فيهم المقدرة والخبرة اللازمين لتنفيذ الأعمال مع مراعاة تقارير واشتراطات الدفاع المدني وإعداد التقرير الفني وتحديد مدى مطابقتها للشروط والمواصفات .

4 . الاشتراك في لجان البت و الترسية و تحليل العطاءات .

5 . الاشتراك في لجان تحليل السعر .

6 . الإشراف الكامل على سير الأعمال المنفذة و مراقبتها و اختبارها و اعتماد الاستشاري لجميع البيانات الفنية التفصيلية للمهمات و الرسومات التنفيذية و ذلك قبل البدء في العمل حيث انه ممثل المالك و حسب البرنامج الزمني للمشروع .

7 . متابعة تقدم الأعمال و مطابقتها للبرنامج الزمني للمشروع و كافة شروط التعاقد

8 . متابعة التوريدات و مراقبة جودة مواد أجزاء و عناصر الأعمال التي يقوم بها المقاول أولا بأول ورفض مالا يتفق منها مع متطلبات العقود المسندة إليهم أو الغير مطابقة لمواصفات واشتراطات الدفاع المدني.

9 . توفير مهندسين نقابيين ذوي خبرة للإشراف على التنفيذ بشرط تواجدهم بالمواقع للإشراف الدوري أو حسب حاجة العمل و تقديم أسماء السادة أعضاء اللجنة الرئيسية للموافقة عليهم من قبل الهيئة و الطرف الثاني (المكتب الاستشاري) مسئول مسؤولية كاملة عن سلامة جميع ما يقوم به معاونيه و من حق الجهة المالكة استبعاد اي منهم في اي وقت مع بيان السبب .

10 . المراجعة الفنية لمستخلصات المقاولين و الموردين و ختاميات الأعمال المقدمة من المقاول أو المورد و اعتمادها فنيا و مطابقة ما تم تنفيذه على الطبيعة ووفقا لدفاتر الحصر في ضوء تعاقدهم.

11 . الاشتراك في لجان الاستلام الابتدائي وإعداد وتوقيع محضر الاستلام الابتدائي ومرفقاته وإجراء الاختبارات اللازمة لذلك طبقا لاشتراطات الدفاع المدني و تقديم تقرير شامل وتسليم الأعمال لإدارة الدفاع المدني.

12 . الإشراف على عمل المقاولين والموردين في استكمال أو تصحيح الأعمال في الوقت المحدد في محضر الاستلام الابتدائي.

13 . الإشراف على أعمال المقاولين والموردين خلال فترة الصيانة وتصحيح العيوب وإعادة المرور على كامل أعمال العقد عند انتهاء الفترة وإصدار التعليمات اللازمة للمقاول لأعدادها للاستلام النهائي وإعداد قائمة بالأعمال التي يرى أنها لم يتم إنجازها أو أنجزت بصورة غير مرضية وما يتطلبه إنجازها أو تصحيحها.

- دراسة التعديلات والتغيرات التي يطلبها الطرف الأول ويقترحها المقاولين أو أفراد فريق الإشراف وامكانيات تنفيذها وإثرها على مختلف عقود المشروع وتكلفته وبرنامج الزماني وإصدار أوامر التغيير بعد الحصول على موافقة الطرف الأول عليها .

- النظر فيما يقدمه المقاولون من كروكيات ورسومات تفصيلية وغير ذلك من مستندات التشغيل وتقرير ما يراه بشأنها .

14. المشاركة في أعمال التسليم النهائي بما يضمن استلام تلك الاعمال وتشغيلها بصورة آمنة بعد التسليم الابتدائي و تكون مسؤلية الاستشاري مسؤلية مشتركة مع المقاول عن الأعمال المنفذة بالموقع على قدم المساواة .

15. التحقيق من تطبيق أحكام القوانين السارية في شأن التراخيص و التنظيم السلامة المهنية و الأمن الصناعي و امن الموقع و كافة التعليمات و اللوائح و القوانين المنظمة للعمل .

16 . تقديم تقارير دورية بتقديم العمل إلى الطرف الأول بصورة منتظمة و شاملة لأحاطته بكل مجريات الأمور المتصلة بعمله في المشروع.

17 . أداء الراي الفني للطرف الأول لمواجهة تقصير اي من المقاولين أو الموردين و إخلاله بواجباته التعاقدية و تقديم توصيات بشأنها كتابه إلى الطرف الأول .

18 . إعداد ملف كامل للرسومات النهائية المنفذة فعليا و الكتالوجات و تعليمات التشغيل و الصيانة التي يقدمها المقاولون و الموردين و اعتمادها بمعرفتكم و التأكد من حصول الطرف الأول عليها و عدم اعتراضه عليها .

19 - الاتعاب و نسب الصرف بالنسبة لأعمال التصميم و الدراسة الفنية والإشراف على الاعمال : طبقا للمقاييس التسعيرية المرفقة .

20- لا يجوز للاستشاري التنازل للغير عن الاعمال محل هذه العملية كليا أو جزئيا وان ثبت انه تنازل للغير يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ولا يحق له الرجوع على الهيئة بأي حقوق .

21- على الجهة الاستشارية الالتزام بعمل الدراسة الفنية للعروض واعداد تقرير فني مفصل يتم عمل البت الفني من خلاله واخذ الموافقة من مهندسي الهيئة على قائمة الشركات المقبولة فنيا .

ختم المكتب الاستشاري



هيئة الأوقاف المصرية الإدارة العامة للتنفيذ و التشيد

كراسة الاعمال
لطلب استشاري لأعمال الدفاع المدنى لهيئة
الأوقاف المصرية

جلسة الاستفسارات يوم (الاثنين) الموافق ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢٢
جلسة فتح المظاريف الفنية يوم (الاثنين) الموافق ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢٩

مشروع إعداد أعمال مكافحة الحريق لمباني هيئة الأوقاف المصرية

| البند | بيان الأعمال | الوحدة | الكمية | الفئة (جنيه) | الإجمالي (جنيه) |
|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|--------|--------------|-----------------|
| 1 | إعداد مشروع مكافحة الحريق لكافة المواقع المختلفة بعد مراجعتها مع مختصي هيئة الأوقاف المصرية وتشمل أعمال المعاينة وإعداد التقارير الفنية وخطط توفيق الأوضاع واعتمادها وإصدار الموافقة المبدئية على هذه الأعمال من قبل إدارة الحماية المدنية والجهات المختصة، وعمل التصميمات والمواصفات الفنية وجدول الكميات والمقاييس التقديرية وكافة مستندات الطرح بناءً على الموافقة المبدئية للأعمال. تشمل تلك الأعمال للآتي: | | | | |
| 1-1 | مما جميعه بالعند مبني بسطح من 400 م ² حتى 1000 م ² بإجمالي 5 أدوار | عدد | 3 | | |
| 2-1 | مما جميعه بالعند مبني بسطح أكبر من 400 م ² بارتفاع 11 دور (يحتوي على بدروم جراج) | عدد | 3 | | |
| 3-1 | مما جميعه بالعند مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار) | عدد | 3 | | |
| 4-1 | مما جميعه بالعند مبني تجاري بسطح 500 م ² حتى 1000 م ² بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار) | عدد | 3 | | |
| 5-1 | مما جميعه بالعند محلات تجارية بارتفاع دورين | عدد | 3 | | |
| 2 | أعمال الدراسة والبيت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المقدمة. وتشمل للآتي: | | | | |
| 1-2 | مما جميعه بالعند مبني بسطح من 400 م ² حتى 1000 م ² بإجمالي 5 أدوار | عدد | 3 | | |
| 2-2 | مما جميعه بالعند مبني بسطح أكبر من 400 م ² بارتفاع 11 دور (يحتوي على بدروم جراج) | عدد | 3 | | |
| 3-2 | مما جميعه بالعند مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار) | عدد | 3 | | |
| 4-2 | مما جميعه بالعند مبني تجاري بسطح 500 م ² حتى 1000 م ² بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار) | عدد | 3 | | |
| 5-2 | مما جميعه بالعند محلات تجارية بارتفاع دورين | عدد | 3 | | |
| 3 | أعمال الإشراف على التنفيذ، يتم تحديد مدة تنفيذ العملية من قبل استشاري المشروع لكل مشروع، ويتم تحديد قيمة نظير للإشراف على تنفيذ الأعمال. | | | | |

هيئة الأوقاف المصرية
الإدارة العامة للتفويض والتشويد

| | | | | | |
|--|--|---|-----|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| | | 3 | عدد | مما جميعه بالعدد مبني بمسطح من 2 م 400 حتى 2 م 1000 باجمالي 5 أدوار | 1-3 |
| | | 3 | عدد | مما جميعه بالعدد مبني بمسطح أكبر من 2 م 400 بارتفاع 11 دور (يحتوي علي بدروم جراج) | 2-3 |
| | | 3 | عدد | مما جميعه بالعدد مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار) | 3-3 |
| | | 3 | عدد | مما جميعه بالعدد مبني تجاري بمسطح 2 م 500 حتى 2 م 1000 بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار) | 4-3 |
| | | 3 | عدد | مما جميعه بالعدد محلات تجارية بارتفاع دورين | 5-3 |
| | | | | أعمال إصدار شهادات الصلاحية. وتشمل للآتي: | 4 |
| | | 3 | عدد | مما جميعه بالعدد إصدار شهادة صلاحية مسالك الهروب | 1-4 |
| | | 3 | عدد | مما جميعه بالعدد إصدار شهادة صلاحية للأعمال الميكانيكية وتشمل أعمال مكافحة الحريق وأنظمة سحب الدخان وخواتم النهب داخل مجازي التكييف | 2-4 |
| | | 3 | عدد | مما جميعه بالعدد إصدار شهادة صلاحية بمطابقة جميع التوصيلات الكهربائية للمواصفات القياسية والكود المصري للكهرباء وكذلك أعمال الإنذار الآلي | 3-4 |
| | | | | الإجمالي | |

نموذج عقد أعمال استشارية

عن عملية التعاقد مع مكتب استشاري متعدد التخصصات لتنفيذ اشتراطات ومتطلبات الحماية المدنية لمنظومة الانذار الالى ومكافحة الحريق والاشراف على تنفيذ هذه الاعمال لمشروعات هيئة الأوقاف المصرية في جميع المحافظات (المشروعات التي تم تنفيذها والجاري تنفيذها والمستقبلية)

انه في يوم الموافق/...../..... حرر هذا العقد بين كلا من :-

أولاً:- هيئة الأوقاف المصرية ويمثلها قانونا السيد المهندس رئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية بصفته وينوب عنه في التوقيع على هذا العقد السيدة الأستاذة /
التفويض رقم لسنة

ومقرها 109 شارع التحرير ميدان الدقي - محافظة الجيزة - ت : 0233354188

(طرف أول)

ثانياً:- المكتب الاستشاري.....
ومقره
ويمثلها في التوقيع على هذا العقد
بطاقة رقم قومي سجل منى
بطاقة ضريبية صادرة بتاريخ

(طرف ثان)

تمهيد

- حيث ترغب هيئة الأوقاف المصرية في التعاقد مع احد المكاتب الاستشارية الكبرى وبيوت الخبرة الاستشارية المتخصصة أو ما في حكمها من المراكز المتخصصة في الجامعات المختلفة والتي تتوفر لها الخبرة الكافية عن عملية التعاقد مع مكتب استشاري متعدد التخصصات لتنفيذ اشتراطات ومتطلبات الحماية المدنية لمنظومة الانذار الالى ومكافحة الحريق والاشراف على تنفيذ هذه الاعمال لمشروعات هيئة الأوقاف المصرية في جميع المحافظات (المشروعات التي تم تنفيذها والجاري تنفيذها والمستقبلية).
- أعلن الطرف الأول عن مناقصة عامة عن عملية التعاقد مع مكتب استشاري متعدد التخصصات لتنفيذ اشتراطات ومتطلبات الحماية المدنية لمنظومة الانذار الالى ومكافحة الحريق والاشراف على تنفيذ الاعمال لمشروعات هيئة الأوقاف المصرية في جميع المحافظات وتحدد لها جلسة وانتهت إجراءاتها إلى إسناد العملية إلى الطرف الثاني لمطابقة عطاؤه للشروط والمواصفات الفنية ولكونه أقل الأسعار بقيمة إجمالية مقدارها وقد اعتمد المحضر من السلطة المختصة في/...../..... م.
- تعتبر مستندات المناقصة العامة والبت فيها جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا ومتمما له وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما اتفقا على البنود الآتية:-

البند الأول

مستندات العقد

يعتبر التهميد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية والعطاء المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة وقرار مجلس إدارة الهيئة المنعقد في جلسته رقم بتاريخ /---/.... وأحكام لائحة هيئة الأوقاف المصرية بالشراء والبيع وتنفيذ الأعمال في أموال الوقف وقانون رقم 182 لسنة 2018 قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية ومحاضر البت والترسية المعتمدة من السلطة المختصة وقوانين البناء ولوائح التنظيم والتخطيط العمراني جزء لا يتجزأ من العقد ومكملا ومفسرا لبوده.

البند الثاني

قيمة العقد

• يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية التعاقد مع مكتب استشاري متعدد التخصصات لتنفيذ اشتراطات ومتطلبات الحماية المدنية لمنظومة الإنذار الآلي ومكافحة الحريق والإشراف على تنفيذ هذه الاعمال لمشروعات هيئة الأوقاف المصرية في جميع المحافظات (المشروعات التي تم تنفيذها والجاري تنفيذها والمستقبلية) طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزء لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها وهذه القيمة شاملة كافة الضرائب بأنواعها وكذلك ضريبة القيمة المضافة والدمغات المستحقة على هذا العقد والمستحقة على صرف المبالغ الناتجة عنه وكافة الرسوم المقررة قانونا.

البند الثالث

مدة تنفيذ العقد

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لكراسة الشروط والمواصفات الفنية والعرض المقبول فنيا المقدم منه وذلك خلال مدة سنتان اعتبارا من/...../..... م حتى/...../..... تبدأ من تاريخ توقيع العقد

البند الرابع

التأمين النهائي

سدد الطرف الثاني للطرف الأول مبلغ وقدره بتاريخ...../...../..... وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع 5% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة.

البند الخامس

ضمان الأعمال

يتم احتجاز ما يعادل 5% من إجمالي مستحقات الطرف الثاني عن الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول كضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد استلام الهيئة (الطرف الأول) الاعمال المنفذة.

البند السادس

التزامات الطرف الأول

- تلتزم الإدارة العامة بالتنفيذ والتشييد بالهيئة بإصدار أوامر الشغل لبند الأعمال المطلوبة وإصدار الخطابات الرسمية إلى الجهات المعنية وذلك لاستكمال الطرف الثاني تقديم خدماته الاستشارية للهيئة وتسليمها أولا بأول لممثل الطرف الثاني من الطرف الأول طوال مدة العملية طبقا لحاجة الطرف الأول .
- يلتزم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني خلال اسبوعين عمل من تاريخ إصدار الاخطار نسخة من الرسومات التنفيذية المتاحة لدى هيئة الاوقاف المصرية وفي حالة الحاجة الى رسومات اضافية غير متاحة لدى الإدارة يتم اعدادها من قبل الطرف الثاني بدون أي تكلفة اضافية على الطرف الأول.
- مختصو الطرف الأول لهم الحق في مناقشة التصميمات الهندسية المقدمة من الطرف الثاني قبل تسليم المواصفات الفنية وذلك نظرا لأهمية المواقع .
- يقوم المختصون بهيئة الاوقاف بالاشتراك في مراجعة ودراسة المواصفات الفنية ولهم الحق الكامل في ايداء كافة الملاحظات ومراجعتها مع الطرف الثاني وحتى تلافي كافة الملاحظات للوصول لنسخة نهائية قبل الطرح على الشركات المنفذة بما لا يتعارض مع اكواد الحريق وليس من حق الطرف الثاني الاعتراض على ذلك.

البند السابع

التزامات الطرف الثاني

- 1- يلتزم الاستشاري بان يضع كافة خبراته وقدراته الفنية في تنفيذ الدراسات والخدمات وكافة الالتزامات موضوع هذه العملية وان يقوم باداء الاعمال المطلوبة بمستوي اداء متميز وفقا لاعلي مستوى فني متخصص في مجال الاعمال والدراسات المطلوبة ويراعي في ذلك كله اعتباره صاحب النصح السديد والامين لهيئة الاوقاف المصرية .
- 2- يلتزم الاستشاري ان يتبع القوانين واللوائح المعمول بها وان يلتزم وكلاؤه وخبرائه ومعاونوه ومن يعمل معه في تنفيذ هذه العملية باتباعها والالتزام بها .
- 3- يلتزم الاستشاري بتنفيذ الأعمال الواردة بكرة الشروط للعملية بكل دقة وعدم تجاوز أو زيادة في الأعمال بأي حال والصادر بها أوامر شغل من الإدارة العامة للتنفيذ والتشييد بالهيئة وان يقوم باداء الأعمال المطلوبة بمستوي اداء مميز وفقا لأعلي مستوى فني متخصص في مجال الأعمال والدراسات المطلوبة.
- 4- يلتزم الاستشاري بعمل تقارير الصلاحية لأنظمة الإنذار الالي والاطفاء التلقائي للحريق العاملة بمنشآت هيئة الاوقاف المصرية .
- 5- يلتزم الاستشاري بعمل خطط الحماية المدنية المتكاملة وتقديم التقارير واعتمادها من الحماية المدنية لوزارة الداخلية قبل البدء في عمل المواصفات الفنية للمشروع .
- 6- يلتزم الاستشاري بعمل مواصفات فنية شاملة الإحلال وتجديد أنظمة الإنذار الالي والاطفاء التلقائي للحريق التي تحتاج الي الإحلال والتجديد .
- 7- يلتزم الاستشاري بالإشراف على التنفيذ من الشركة المنفذة بكل موقع لحين الانتهاء من الاعمال طبقا لأصول التركيب والتشغيل لكافة الأجهزة وتنسيقا مع الجانب الفني بهيئة الاوقاف المصرية .
- 8- يلتزم الاستشاري بالحصول علي اعتماد الحماية المدنية على ما تم تنفيذه على أرض الواقع طبقا لتصميم المكتب الاستشاري .
- 9- يقوم الاستشاري بالاستلام الابتدائي من الشركة المنفذة للمشروع بكل موقع بعد تلافي كافة الملاحظات

- من المكتب الاستشاري والجانب الفني من هيئة الاوقاف المصرية .
- 10- يقوم الاستشاري باصدار شهادات صلاحية معتمدة من المكتب الاستشاري لكل موقع .
 - 11- الاستشاري يتحمل المسؤولية كاملة عن سلامة جميع اعمال التصميم والتنفيذ والحسابات الهيدروليكية للأعمال محل التعاقد لمنشآت هيئة الاوقاف طبقا لرؤيته الفنية وتصميماته الهندسية.
 - 12- الاستشاري يتحمل المسؤولية كاملة عن اعتماد الحماية المدنية للأعمال .
 - 13- على الجهة الاستشارية تقديم ما يفيد كتابيا بان كافة اعمال التصميم و الحلول المقترحة تمت بمعرفته وتحت مسؤوليته الفنية والقانونية وبما لا يخل بمصلحة الجهة المالكة (هيئة الاوقاف المصرية) أو المنشآت القائمة أو طبيعة و نظام العمل داخلها.
 - 14- يتم التعامل مع السيد الاستشاري فيما يخص كافة المواقع التابعة لهيئة الاوقاف سواء المعائنات أو تسليم المواصفات أو المراجعات الفنية أو دراسة العروض أو الاشراف على التنفيذ بما في ذلك المكاتبات الرسمية للأعمال الفنية تكون موجهة من مكتب الاستشاري لهيئة الاوقاف المصرية والعكس وتكون اعتمادات مختصي هيئة الاوقاف لأي مخاطبات فنية هي شرط البدء في أي اعمال تخص مواقع الهيئة .
 - 15- كافة الأوراق والرسومات الصادرة على الورق الخاص بالمكتب الاستشاري والحاملة لشعاره لمنشآت هيئة الاوقاف يجب ختمها بختم المكتب الموضح فيه بياناته والتوقيع عليها من استشاري المشروع قبل تقديمها للمختصين بالهيئة .
 - 16- الاستشاري مسؤول عن توفير كافة الأمور الاستشارية لكافة التخصصات ذات الصلة بالمشروع طوال فترة العمل وذلك في أي تخصص يتم الحاجة اليه دون ادنى تكلفة إضافية على هيئة الاوقاف وأن يكون المكتب الاستشاري متعدد التخصصات وتشمل المجالات الخاصة بالمكتب (انذار الي للحريق – اطفاء تلقائي – مكافحة الحريق – ميكانيكا – كهرباء – مدني/انشائي).
 - 17- على الاستشاري الالتزام بمراجعة كافة التقارير الفنية وشهادات الصلاحية وخطط توفيق الأوضاع والمواصفات الفنية مع مهندسي الهيئة وذلك قبل العرض على الحماية المدنية.
 - 18- على الجهة الاستشارية الالتزام بعمل التنسيق الكامل مع اللجنة الفنية المعينة من هيئة الاوقاف لاعتماد الحلول الفنية المقترحة وذلك قبل اعداد المواصفات الفنية والرسومات التصميمية والتنفيذية النهائية وقائمة الكميات ليتم مراجعتها قبل تقديمها الى اى جهة وقيل الطرح.
 - 19- الاستشاري ملتزم بالأخذ بالملاحظات الفنية المقدمة من الجانب الفني من هيئة الاوقاف ومسؤول عن إيجاد الحلول الفنية لتطبيقها طبقا لكود الحريق وما يتناسب مع طبيعة العمل بالموقع وبما لا يتعارض مع اكواد الحريق.
 - 20- على الجهة الاستشارية الالتزام بإعداد كافة مستندات التعاقد لأي اعمال في إطار المشروع مع تحديد قيمة التامين الابتدائي والقيمة التقديرية لتنفيذ الاعمال الي الجهات المعنية بهيئة الاوقاف مع تحديد نوعية الطرح وقائمة بالشركات المرشحة لذلك.
 - 21- على الجهة الاستشارية الالتزام بعمل الدراسة الفنية للعروض واعداد تقرير فني مفصل ليتم عمل البت الفني من خلاله واخذ الموافقة من مهندسي الهيئة على قائمة الشركات المقبولة فنيا.
 - 22- على الجهة الاستشارية الالتزام بعمل الدراسة المالية للعروض المقبولة فنيا ومدى مناسبتها لأسعار السوق واعداد تقرير مالي مفصل ليتم عمل البت المالي من خلاله بالتنسيق مع لجنة الدراسة من الهيئة.
 - 23- يقوم المختصون وفيما يخص منشآت الهيئة بمتابعة التنفيذ مع الاستشاري في جميع مراحلها وابداء ما يترأى في حينه من ملاحظات .
 - 24- على الجهة الاستشارية القيام بالدراسة والالتزام بكافة اللوائح الخاصة بهيئة الاوقاف وطبيعة المباني وطبيعة العمل داخلها وذلك اثناء اعداد المواصفات الفنية للأعمال وتقييمها.

- 25- يلتزم الاستشاري بالتنسيق مع مختصي الهيئة قبل عمل اي زيارة لمواقع الهيئة وذلك لمشاركة الاستشاري اثناء اعمال المعاينة لتوضيح طبيعة الموقع واحتياجات الهيئة وكذلك اثناء اعمال الاشراف .
- 26- على الجهة الاستشارية الالتزام بعمل معاينة على الطبيعة لكافة المنشآت في إطار التعاقد ووضع الحلول الهندسية المثلي في الوضع الحالي للمنشآت وتوفير أوضاع المنشآت القائمة على ان يتم الاستفادة التامة بتلك المنشآت وتوفير وضعها بما يتناسب مع المطالب الخاصة بخطة الحماية المتكاملة ضد اخطار الحريق والواردة بملاحظات الحماية المدنية ان وجدت اثناء وضع الحلول والمواصفات الفنية لتنفيذها.
- 27- في حالة بدء العمل يلتزم الاستشاري بعمل زيارات ميدانية لموقع المشروع لتحديد جدول زمني للأعمال وذلك بالتنسيق مع المختصين بهيئة الاوقاف .
- 28- لا يتم صرف المستحقات للاستشاري لاي بند من بنود العقد طبقاً للإخطار الصادر له الا بعد اعتماد مهندسى الهيئة وابداء عدم وجود أي اعتراض او ملاحظات فنية.
- 29- - لا يجوز للاستشاري التنازل للغير عن الاعمال محل هذه العملية كليا او جزئيا و اذا ثبت انه تنازل للغير يعتبر عقد العملية مفسوخا من تلقاء نفسه ولا يحق له الرجوع على الهيئة بأي حقوق .

البند الثامن

نطاق الاعمال

تنقسم اعمال الطرف الثاني كالآتي بعد عمل المعاينة النافية للجهالة:

- 1- اعداد مشروع مكافحة الحريق لكافة المواقع المختلفة بعد مراجعتها مع مختصي هيئة الاوقاف المصرية وتشمل أعمال المعاينة واعداد التقارير الفنية وخطط توفير الأوضاع واعتمادها وإصدار الموافقة المبدئية على هذه الأعمال من قبل إدارة الحماية المدنية والجهات المختصة، وعمل التصميمات والمواصفات الفنية وجداول الكميات والمقايسة التقديرية وكافة مستندات الطرح بناء على الموافقة المبدئية للأعمال. تشمل تلك الأعمال للآتي:ـ:

- مبنى بمسطح من 400 م² حتى 1000 م² بإجمالي 5 أدوار
- مبنى بمسطح أكبر من 400 م² بارتفاع 11 دور (يحتوي طلي بدروم جراج)
- مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- مبني تجاري بمسطح 500 م² حتى 1000 م² بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- محلات تجارية بارتفاع دورين

2- أعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المقدمة. وتشمل للآتي:

- مبنى بمسطح من 400 م² حتى 1000 م² بإجمالي 5 أدوار
- مبنى بمسطح أكبر من 400 م² بارتفاع 11 دور (يحتوي طلي بدروم جراج)
- مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- مبني تجاري بمسطح 500 م² حتى 1000 م² بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- محلات تجارية بارتفاع دورين

3- أعمال الإشراف على التنفيذ، يتم تحديد مدة تنفيذ العملية من قبل استشاري المشروع لكل مشروع، ويتم تحديد قيمة نظير للإشراف على تنفيذ الأعمال.

- مبنى بمسطح من 400 م² حتى 1000 م² بإجمالي 5 أدوار
- مبنى بمسطح أكبر من 400 م² بارتفاع 11 دور (يحتوي على بدروم جراج)
- مبني إداري بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- مبني تجاري بمسطح 500 م² حتى 1000 م² بارتفاع (أرضي + دورين حتى 5 أدوار)
- محلات تجارية بارتفاع دورين

4- أعمال إصدار شهادات الصلاحية وتشمل للآتي:

- إصدار شهادة صلاحية مسالك الهروب
- إصدار شهادة صلاحية للأعمال الميكانيكية وتشمل أعمال مكافحة الحريق ونظومة سحب الدخان وخواتم اللمب داخل مجاري التكييف
- إصدار شهادة صلاحية بمطابقة جميع التوصيلات الكهربائية للمواصفات القياسية والكود المصري للكهرباء وكذلك أعمال الإنذار الآلي

البند التاسع

سداد مستحقات الطرف الثاني

- لا يتم صرف المستحقات للاستشاري لاي بند من بنود العقد طبقاً للإخطار الصادر له الا بعد اعتماد مهندسي الهيئة وابداء عدم وجود أي اعتراض او ملاحظات فنية.
- تلتزم الهيئة بسداد مستحقات الاستشاري التي يتم تمويلها من الهيئة طبقاً للتنفيذ العيني لأعمال الاستشاري ، وذلك وفقاً لمطالبة الأتعاب الصادرة من الاستشاري والمؤشر عليها بما يفيد التنفيذ من الإدارة العامة للتنفيذ والتشديد و طبقاً لأوامر الشغل الصادرة من الإدارة العامة للتنفيذ والتشديد.
- يتم حساب الأتعاب طبقاً للبنود التالية على أن يتم احتجاز 5% من الأتعاب المستحقة للاستشاري من كل بند تظل لدي الهيئة كضمان أعمال يرد للاستشاري أو ما تبقى منه بعد انتهاء الأعمال .
- اتعاب المكتب الاستشاري لا تشمل الآتي:

- 1- أي رسوم اعتماد خاصة بنقابة المهندسين المصرية.
 - 2- أي رسوم خاصة باعتماد إدارة الحماية المدنية.
 - 3- أي رسوم أخرى تستجد لاستكمال الأعمال وفقاً للقوانين المصرية.
- كافة ما سبق من رسوم تقوم هيئة الاوقاف بتسديدها للمكتب الاستشاري على أن يتولى المكتب الاستشاري بتسديدها للجهات المعنية بموجب التفويض الرسمي الصادر له من هيئة الاوقاف على أن يقوم المكتب الاستشاري بموافاة هيئة الاوقاف بما يفيد السداد.
 - المكتب الاستشاري هو المسؤول عن الانتقالات طوال فترة المشروع من وإلى الموقع شاملة المعيشة والإقامة للطاقم الفني للمكتب الاستشاري.

يتم سداد مستحقات الاستشاري طبقاً للأعمال كالتالي:

1- إعداد مشروع مكافحة الحريق لكافة المواقع المختلفة بعد مراجعتها مع مختصى هيئة الأوقاف المصرية وتشمل أعمال المعاينة وإعداد التقارير الفنية وخطط توفيق الأوضاع واعتمادها وإصدار الموافقة المبدئية على هذه الأعمال من قبل إدارة الحماية المدنية والجهات المختصة، وعمل التصميمات والمواصفات الفنية وجداول الكميات والمقايسة التقديرية وكافة مستندات الطرح بناءً على الموافقة المبدئية للأعمال. تشمل تلك الأعمال للآتي:

- يتم صرف 80% من قيمة تكلفة زيارة المعاينة الفنية واعداد التقرير الفني وخطه توفيق الأوضاع وإصدار الموافقات المبدئية من ادارة الحماية المدنية للمشروع بعد الانتهاء من إصدار الموافقات المبدئية من ادارة الحماية المدنية.
- لن يتم الصرف إلا بعد اعتماد إدارة الحماية المدنية للتقرير.
- لن يتم الصرف إلا بعد موافقة الجانب الفني بهيئة الاوقاف على الصرف وعدم وجود أي ملاحظات.
- يتم تغطية نسبة 20% من قيمة تكلفة (المعاينة الفنية واعداد التقرير الفني وخطه توفيق الأوضاع وإصدار الموافقات المبدئية من ادارة الحماية المدنية للمشروع والاستلام الابتدائي بموافقة واعتماد الحماية المدنية)

2- أعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المقدمة. وتشمل للآتي: يتم

- صرف 80% من قيمة تكلفة أعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المتقدمة لكل مشروع بعد الانتهاء من الدراسة وعمل البت الفني والبت المالي.
- لن يتم الصرف إلا بعد موافقة الجانب الفني بالادارة العامة للتنفيذ بهيئة الاوقاف على الاعمال وعدم وجود أي ملاحظات.
- يتم تغطية نسبة 20% من قيمة تكلفة اعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية لعروض الشركات المتقدمة لكل مشروع لحين الانتهاء من تنفيذه والاستلام الابتدائي بموافقة واعتماد الحماية المدنية.
- في حالة الغاء العملية نتيجة الرفض الفني او المالي واعادة الطرح مرة اخرى يقوم الاستشاري باصل الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية دون تكلفة اضافية على هيئة الاوقاف المصرية لمره اضافية واحده فقط لا غير.
- في حالة الغاء العملية مرة ثلثية نتيجة رفض فني او مالي وقيام المكتب الاستشاري بتنفيذ أعمال الدراسة والبت للعروض الفنية والمالية مرة اخرى تتم محاسبة المكتب الاستشاري بنفس القيمة المالية دون أي إضافة مالية.

3- أعمال الإشراف على التنفيذ، يتم تحديد مدة تنفيذ العملية من قبل استشاري المشروع لكل

مشروع، ويتم تحديد قيمة نظير للإشراف على تنفيذ الأعمال.

- يتم تحديد قيمة الزيارة للموقع للإشراف على التنفيذ بحيث لا تقل عدد الزيارات عن مرتين شهريا وستتم المحاسبة شهرياً طوال مدة التنفيذ لكل مشروع بعد تقديم التقرير الشهري المطلوب للأعمال التي تم تنفيذها مختوما بختم هيئة الاوقاف على ان يتم تحديد قيمة الزيارة بحيث لا تقل عن (٢ يوم) يومين (يبدأ يوم الزيارة من بداية مواعيد العمل الرسمية).
- في حالة تنفيذ المشروع في فترة أقل من الفترة التي تم تحديدها من قبل الاستشاري بكراسة الشروط والمواصفات يتم المحاسبة فقط على الزيارات الفعلية التي تمت خلال فترة التنفيذ.

- في حالة العمل في نهاية فترة تنفيذ المشروع لمدة أقل من شهر ستم المحاسبة على عدد الزيارات التي تمت فقط.
- في حالة البدء في تنفيذ الأعمال وتوقفها لأجل غير معلوم لأسباب ليس لها علاقة بهيئة الاوقاف سيتم إخطار الاستشاري بذلك ولا يتم المحاسبة على مدة التوقف وبعد استئناف الأعمال مرة أخرى سيتم إخطار الاستشاري بذلك.
- ويتم استئناف المحاسبة طبقاً للعقد المبرم.
- في حالة زيادة مدة تنفيذ المشروع من قبل الشركة المنفذة عن المدة المحددة بكراسة الشروط والمواصفات تتحمل
- الشركة المنفذة تكلفة زيارات استشاريي ومهندسي الإشراف واللجنة الفنية من هيئة الاوقاف حتى انتهاء فترة تنفيذ المشروع ويجب مراعاة وضع هذا الشرط بكراسة الشروط والمواصفات التي سيعدّها الاستشاري للمشروع.
- الاستشاري يتحمل مسؤولية الإقامة والإعاشة والانتقالات وكافة المصروفات اللازمة لمهندسي الإشراف التابعين له.
- يتم تطبيق لائحة هيئة الاوقاف المصرية وهي ملزمة للطرفين في كافة الأمور الأخرى.

4- أعمال إصدار شهادات الصلاحية وتشمل للآتي:

- يتم صرف 80 % بعد اصدار شهادات الصلاحية المطلوبة بموجب خطاب رسمي موجه لهيئة الاوقاف المصرية.
- لن يتم الصرف إلا بعد اعتماد و اصدار شهادات الصلاحية .
- لن يتم الصرف الا بعد موافقة الجانب الفني بهيئة الاوقاف على الصرف وعدم وجود أي ملاحظات.
- يتم تغطية نسبة 20 % من قيمة التكلفة لحين الانتهاء من تنفيذ المشروع والاستلام الابتدائي بموافقة واعتماد الحماية المدنية.

البند العاشر

التعديلات

- يجوز أن يقوم الطرف الأول بتعديل الأعمال بالزيادة أو إصدار أوامر تنفيذ أعمال أخرى إضافية غير وارده بمقايضة الأعمال بخلاف ما هو مسند إليه ويرى الطرف الأول ضرورة قيام الطرف الثاني بتنفيذها في نفس مجال تخصصه طبقاً للقواعد المقررة بأحكام لائحة هيئة الاوقاف المصرية بالشراء والبيع وتنفيذ الأعمال في أموال الوقف وقانون رقم 182 لسنة 2018 م قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية
- في حالة طلب أعمال استشارية خارج نطاق أعمال التعاقد يقوم الطرف الثاني بعمل دراسة فنية ومالية للأعمال الزائدة وعرض تقريره علي الطرف الأول لمناقشته وعند الموافقة عليه من الطرفين يوقعانه ويعرض علي السلطة المختصة لاعتماده .

البند الحادي عشر

الغرامات

- في حالة تأخر الطرف الثاني في الانتهاء من الأعمال طبقاً للشروط والمواعيد المحددة ما لم يكن هناك أسباب قهرية تبرر تأخيره يتم توقيع غرامات تأخير طبقاً للائحة هيئة الاوقاف المصرية بالشراء والبيع

وتنفيذ الأعمال في أموال الوقف وقانون رقم 182 لسنة 2018 قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية.

- فضلا عن الغرامات المنصوص عليها قانونا يتم خصم مبلغ مائتان جنيبها عن كل يوم تأخير يزيد عن الحد المحدد لتنفيذ أوامر الشغل لتنفيذ أي بند من بنود الأعمال الصادرة من الإدارة العامة للتنفيذ والتسيير.
- لا يسأل الحد الأقصى للغرامات حدا بالتعويض عن الضرر إن وجدت .

البند الثاني عشر

فسخ العقد أو إلغاؤه وسحب العمل من الطرف الثاني

فضلا عن الأحوال الواردة تكرها وأحكام لائحة هيئة الأوقاف المصرية بالشراء والبيع وتنفيذ الأعمال في أموال الوقف وقانون رقم 182 لسنة 2018 قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية ويكون الإخلال في أي حق آخر في هذا الشأن يكون عقد العملية وجوبي الفسخ في الحالات الآتية:-

- 1- في حالة إشهار إفلاس الطرف الثاني أو ثبوت إعساره قانونا أو في حالة تصفيه مكتبه 0
- 2- في حالة تسحب الطرف الثاني كليه من العمل أو تركه أو إذا أوقف العمل وذلك لمدة تزيد عن 30 يوما دون إيداء الأسباب أو إهماله للعمل ويكون فسخ العقد جوازيا إذا ثبت وجود قوة قاهرة خارجه عن إرادته تحتم وقف العمل .
- 3- في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط من شروط العقد أو إهماله بأي ركن من أركانه .
- 4- في حالة إغفال الطرف الثاني التقييم بإحدى التزاماته المقررة ولم يصلح اثر ذلك في خلال 15 يوم من تاريخ استلامه للإخطار الكتابي من الطرف الأول بالتقييم بإجراء هذا الإصلاح فللطرف الأول الحق في أن يفسخ العقد أو يسحب من الطرف الثاني الأعمال أو جزء منها .
- 5- ولا تنقص الأحكام السابقة من حق الهيئة في الحصول على التعويضات المقررة بمقتضى نصوص القانون المدني المصري .

البند الثالث عشر

ما يترتب على سحب العمل

- في حالة وجود أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تنفيذ أو انتهاء أو فسخ هذا العقد أو غير ذلك يتم تسويته بالطرق الودية أولا .
- في حالة إلغاء العقد طبقا لأحكام المادة السابقة أو أية أحكام أخرى وارده في العقد يكون للطرف الأول دون حاجة إلى إنذار أو اللجوء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إثبات حدوث ضرر الحق في مصادرة التامين وأي مستحقات للطرف الثاني لديه مع عدم الإخلال بحقها في المطالبة بتعويض عن أي أضرار أخرى قد تلحق بالهيئة من جراء ذلك كما يكون للهيئة تبعا لتقديرها المطلق دون الحاجة إلى إنذار أو اللجوء إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراء ما أن تستعمل جميع الحقوق المخولة لها بموجب أحكام لائحة هيئة الأوقاف المصرية بالشراء والبيع وتنفيذ الأعمال في أموال الوقف وقانون رقم 182 لسنة 2018 قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية.

- ويجب على الطرف الثاني أن يعرض الطرف الأول عن كل الخسائر التي تلحق به بسبب ذلك وان يدفع له كل ما تتكبده من النفقات في هذا السبيل زيادة على قيمة العقد بما في ذلك المصاريف التي تكبدها بسبب سحب العمل وتنفيذه بمعرفة استشاري آخر ولهذا الغرض يمكن للهيئة أن تمنع صرف أي مبالغ مستحقة له حتى يتم تسوية هذه النفقات أو الخسائر أو المصاريف الإدارية
- وفضلا عن حالات فسخ العقد المحددة قانونا يفسخ العقد في حالة عمل الهيئة لجسات تأكيدية بمعرفتها أو بمعرفة المقاول الراسي عليه العملية عند تنفيذها وثبوت اختلاف طبقات التربة عما ورد بالتقرير المعد بمعرفة الاستشاري والذي تم إعداد التصميمات الإنشائية بناء عليه علاوة على تحميل الاستشاري الفروق الناتجة بالزيادة في الأساسات أو خلافة نتيجة عدم دقة تقرير الاستشاري فضلا عما تتكبده الهيئة من جراء تعطيل العمل .

البند الرابع عشر

ملكية المستندات وسرية البيانات والحقوق المحفوظة

- تعتبر جميع التقارير والرسومات والتصميمات الأولية والابتدائية والتنفيذية التي يعدها والمتعلقة بتنفيذ هذا العقد ملكا للطرف الأول ويتعهد بعدم بدون استخدامها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إذن كتابي منها في أية أعمال هندسية أخرى .
- كما يتعهد الطرف الثاني بالحفاظ على السرية المطلقة للأعمال موضوع هذا العقد وعدم الإعلان عنها أو نشرها إلا بإذن كتابي من الهيئة
- ويعتبر الطرف الثاني مسئول مسؤلية كاملة عن تعويض الطرف الأول عن جميع الدعاوى والمطالبات التي توجه إليه أو ترفع عليه نتيجة استعماله لأي حقوق مملوكة أو محفوظة قانونا للغير.

البند الخامس عشر

عنوان المراسلات

يقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ من العنوان الموضح بصدر هذا العقد محلا مختارا له ويعتبر المراسلات والمكتبات المرسله من الطرف الأول إلى الثاني بخصوص هذا العقد قد استلمها الطرف الثاني بمجرد إرسالها إليه بالعنوان أعلاه وفي حالة تغيره يتم إخطار الطرف الأول بخطاب موصى عليه.

البند السادس عشر

حق مجلس الدولة في مراجعة العقد

من حق الطرف الأول إحالة العقد إلى مجلس الدولة ويقبل الطرفان أي تعديلات يدخلها مجلس الدولة عليه ولا يجوز لهما الاعتراض علي ذلك

البند السابع عشر

التقاضي

في حالة نشوب أي نزاع بين الطرفين تختص محاكم الجيزة بكافة دوائرها واختصاصاتها بنظر النزاع

البند الثامن عشر

نسخ العقد

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ بيد الطرف الثاني نسخة والطرف الأول نسختان للعمل بموجبه عند اللزوم.

الطرف الثاني

/ الاسم
/ التوقيع

الطرف الأول

/ الاسم
/ التوقيع